السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة

أ.م.د. حسين وحيد عزيز الباحثة. رفل حسين نجم

جامعة بابل/ كلية التربية الأساسية جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Turkish Aquatic Policy in Tigris River

Asst. Prof. Dr. Hussein Waheed Aziz
College of Basic Education / University of Babylon
Researcher Rafal Hussein Najim
College of Education for Human Sciences / University of Babylon

Abstract

Iraq depends in its aquatic resources on the Tigris which is an international river which in turn causes a geopolitical problem because international rivers create certain situations. Such cases may bring benefits to the country or become tools for good political relations and economic cooperation; accordingly there must be some arrangements to invest the water stream or it will be a source of many political problems.

الملخص

يعتمد العراق في موارده المائية على نهر دجلة الدولي فقد اوجد ذلك بعدا جيوبوليتيكيا لمشكلة المياه في العراق وذلك لان طبيعة الأنهار الدولية توجد حالة خاصة بين الدول التي تمر بها تلك الأنهار إذ يمكن أن توظف لخدمة مصالح دول المنبع على حساب دولة المصب أو قد تكون أداة لتحقيق تقارب سياسي وتعاون اقتصادي بين دول المجرى وكلا الاحتمالين يأتيان ضمن اهتمامات الجغرافية السياسية والدراسات الجيوبولتيكية لما يترتب عليه من ضرورة الاتفاق بين دول المجرى المائي لتنظيم استثماره وبخلاف ذلك فان المتوقع نشوب الخلافات والمشاكل السياسية بين دول المنبع والمصب وهذا يدل على أن الأزمات المقبلة سياسيا وعسكريا في منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم والعراق على وجه الخصوص ستكون بسبب السياسة المائية المتبعة

المقدمة:-

تعتبر السياسة المائية التركية من اخطر ما يواجه عرض المياه في العراق فعلى الرغم من أن تركيا لا تسهم سوى بـ(35%) من حوض الزاب الكبير إلا إن برامج سياستها المائية ستمكنها من التحكم بنحو (26,6%) من مياه نهر دجلة من خلال إقامة السدود والخزانات على النهر المذكور وهي تسعى باستمرار لتحقيق هذا الهدف الذي يعد من أولويات سياستها المائية. ومن هنا جاءت اهمية البحث بمجموعة من التساؤلات تحددت بمشكلة البحث بحقيقة مفادها هل ان السياسة المائية التركية ستؤثر على حجم الوارد المائي الواصل الى العراق من نهر دجلة وماهي اهداف تركيا السياسية.

أما فرضية البحث فقد تحددت في وجود تراجع كبير في حجم الوارد المائي الواصل الى العراق من نهر دجلة جراء السياسة المائية المتبعة من قبل تركيا من خلال مشاريعها العملاقة المنفذة على النهر، أما اهدافها السياسية فتتمثل بأهداف أقتصادية وسياسية وداخلية. وبخصوص حدود منطقة الدراسة والتي تعد من أهم مايميز الدراسات الجغرافية حيث تحدد مكانياً بمنطقة حوض نهر دجلة التي تمتد بين دائرتي عرض (75 ْ30) في الجزء الادنى الى (8 ْ38) في جزئه الاعلى وهو بذلك يشمل حوالي (5 ْ80) درجة عرضية. تعتمد الدراسة على المنهج الاقليمي فيتتبعها لنهر دجلة. وفي أطار هدف البحث ومنهجيته فقد اشتمل هيكل البحث على مناقشة وتحليل الجوانب الاتية: -

1. موقع العراق وحقوقه التاريخية من مياه نهر دجلة.
2. المشاريع المائية التركية المقامة_على النهر.
3. الاثار السلبية المتوقعة على العراق بعد أكمال المشاريع المائية التركية.
4. أهداف تركيا السياسية. –

تعتبر تركيا نهر دجلة نهرا عابراً للحدود الدولية وليس نهرا دوليا فهو يمر بالعراق وسوريا فقط وهي بذلك تحرمه من صفة النهر الدولي الذي يمر بأكثر من دولة مستغلة بذلك موقعها الجغرافي كدولة منبع وكان من الطبيعي أن يتأثر العراق بسياسة تركيا المائية التي لا تراعي حقوقه التاريخية في مياه نهر دجلة وذلك بكونها دولة مصب رغم أن القوانين والمواثيق الدولية تقر هذه الحقوق وقد وقعت تركيا نفسها على أكثر من ثلاث عشرة معاهدة وبروتوكول وبيان مشترك مع كل من سوريا والعراق ابتداء من معاهدة لوزان عام 1920وانتهاء بالبيان المشترك الموقع مع سوريا عام1993[1] ومع ذلك نجد أن تركيا تتجاهل كل ما وقعته مع الدول المتشاطئة معها وتستمر بتنفيذ سياستها المائية التي أدت إلى مشكلات متعددة لا تقتصر على إمدادات المياه والتحكم بوارد نهر دجلة وإنما على تردي نوعية وصلاحية هذا الوارد للاستخدام نتيجة لارتفاع نسبة الأملاح الذائبة فيه بسبب عمليات الخزن الكبيرة التي تقوم بها تركيا في مشاريعها التي نفذتها والمستمرة في تنفيذها ضمن ما يسمى بمشروع ألكاب (gap)[2] وكان لسياسة تركيا المائية اثر كبير على إمكانية تنمية الزراعة العربية وخاصة في العراق بسبب عدم استقرار معدلات الوارد السنوي لنهر دجلة وانخفاضه في السنوات الأخيرة وارتفاع ملوحة المياه التي أدت إلى تفاقم مشكلة تملح التربة في جنوب العراق وإزاء كل ذلك فقد أستنتج العراق موقفه مستندا إلى مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار ومصالحة الوطنية وحقوقه التاريخية في مياه النهر(دجلة) على النحو الاتي:

1- إن نهر دجلة نهر دولي وفق مختلف القواعد والمبادئ القانونية الدولية وعليه يجب أن تكون السيادة مشتركة بين الدول الثلاث على مياه النهر، لذا فان تأكيد تركيا على اعتبار النهر عابراً للحدود وعدم اعترافها بكونه نهراً دولياً وإضفاء الصفة التركية والسيادة على نهر دجلة يعد مخالفة لقواعد القانون الدولي وللأعراف الدولية.

2- ضرورة التوصل إلى اتفاق ثلاثي يحدد الحصة المائية لكل بلد على أسس عادلة ومنصفة تقوم على قواعد القانون الدولي ومبادئ التعامل بين الدول في مجال استغلال مياه الأنهار الدولية وفي هذا الصدد قدم العراق مقترحات تهدف إلى قسمة عادلة وفق أسس محددة لمياه نهر دجلة إلا إن تركيا اتخذت مسارا أخر يشير إلى تنصلها من التزاماتها عن تحديد الحصص المائية. حيث تشكلت لجنة مشتركة ومنذ عام 1980 تهدف الى الوصول إلى اتفاق بشان الحصص المائية وبعد عدة اجتماعات فشلت اللجنة في تحقيق ذلك.

3- إن تحديد الحصص المائية يجب أن تأخذ بالاعتبار الحقوق المكتسبة والحاجات الاجتماعية والاقتصادية لملايين المزارعين العراقيين الذين يعيشون على الزراعة في حوض دجلة إذ إن نقص مليار م^3 يؤدي إلى خروج (260) إلف دونم من الأراضي الزراعية وتحويلها إلى صحراء قاحلة.

4- إن نهر دجلة نهر منفصل عن نهر الفرات وقائم بحد ذاته وهذا ما تؤكده الظروف الجغرافية فلكل نهر حوضه ومساره ومنطقته، فهما نهران مستقلان بكل المقاييس والاعتبارات الفنية والجغرافية والتاريخية والقانونية ولا يشكلان رافدين لنهر شط العرب حسب الادعاء التركي.

5- ظروف التشاور والالتزام المسبق بين دول المجرى المائي عند تنفيذ المشاريع الاروائية على النهرين التي تؤثر على الدول المتشاطئة وان العراق يبدي مخاوفه بسبب ما لحقه من إضرار جسيمة جراء مشروع (ألكاب) من نقص الوارد المائي إلى (9) مليارم^3 وتردي نوعية المياه وارتفاع نسبة الملوحة فيها ويرى العراق أن استمرار تركيا بإنشائها السدود والمشاريع العملاقة دون اعتبار لمصالح الدول المتشاطئة تترتب عليه أثار وكوارث، لذا يجب إن تكون العملية كلها ذات فائدة لجميع الأطراف.

6- إن قاعدة الاستخدام الأمثل للموارد المائية تعني ضرورة قيام كل دولة بتخطيط استخدام المياه للاستفادة منها بأقصى صورة، من خلال تحسين كفاءة الأراضي واستصلاحها والسيطرة على مياه الفيضانات والامطار ويجب ان يتعارض ذلك ابداً مع قسمة المياه قسمة عادلة بشكل يؤمن الحاجات الاجتماعية والتمتع بالحقوق المكتسبة تاريخيا.

لذا ترى الدراسة أن على العراق العمل للتوصل إلى اتفاق لتحديد الحصص المائية من المياه المشتركة لتكون عاملا مساعدا في تقوية العلاقات وفتح آفاق جديدة للتعاون وعلاقات حسن الجوار بعيدا عن استغلال قضية المياه لتحقيق أهداف

سياسية ومواقف اقتصادية ومحاولة الضغط على الدول المتشاطئة لتحقيق منافع ذاتية، لان هذا مخالف لأسس التعاون الدولي ولا يضع حلا عادلا ومعقولا للمشكلة.

المشاريع المائية التركية المقامة على نهر دجلة:

بالرغم من صعوبة استغلال مياه نهر دجلة في تركيا، وذلك لكون القسم الأعظم من أراضي الحوض تقع في مناطق جبلية وعرة متمثلة بجبال طوروس التي يتراوح ارتفاعها بين (3000–4000م) عن مستوى سطح البحر، حيث تشمل السفوح الجنوبية لهذه المرتفعات منابع نهر دجلة وبعض روافده[3] ألا إن الحكومات التركية حاولت بشتى الطرق والوسائل وبدعم خارجي استغلال مياه نهر دجلة والعمل على تطوير حوضه وبشكل خاص الأراضي السهلية الواقعة بين الهضاب والسلاسل الجبلية العالية المحيطة بحوض النهر، والخريطة (1) توضح ابرز المشاريع التركية المنجزة، والمزمع انجازها في حوض نهر دجلة ضمن مشروع ألكاب وهي ما يأتي:

خريطة (1)

السدود والمشاريع التركية ضمن مشروع الكاب

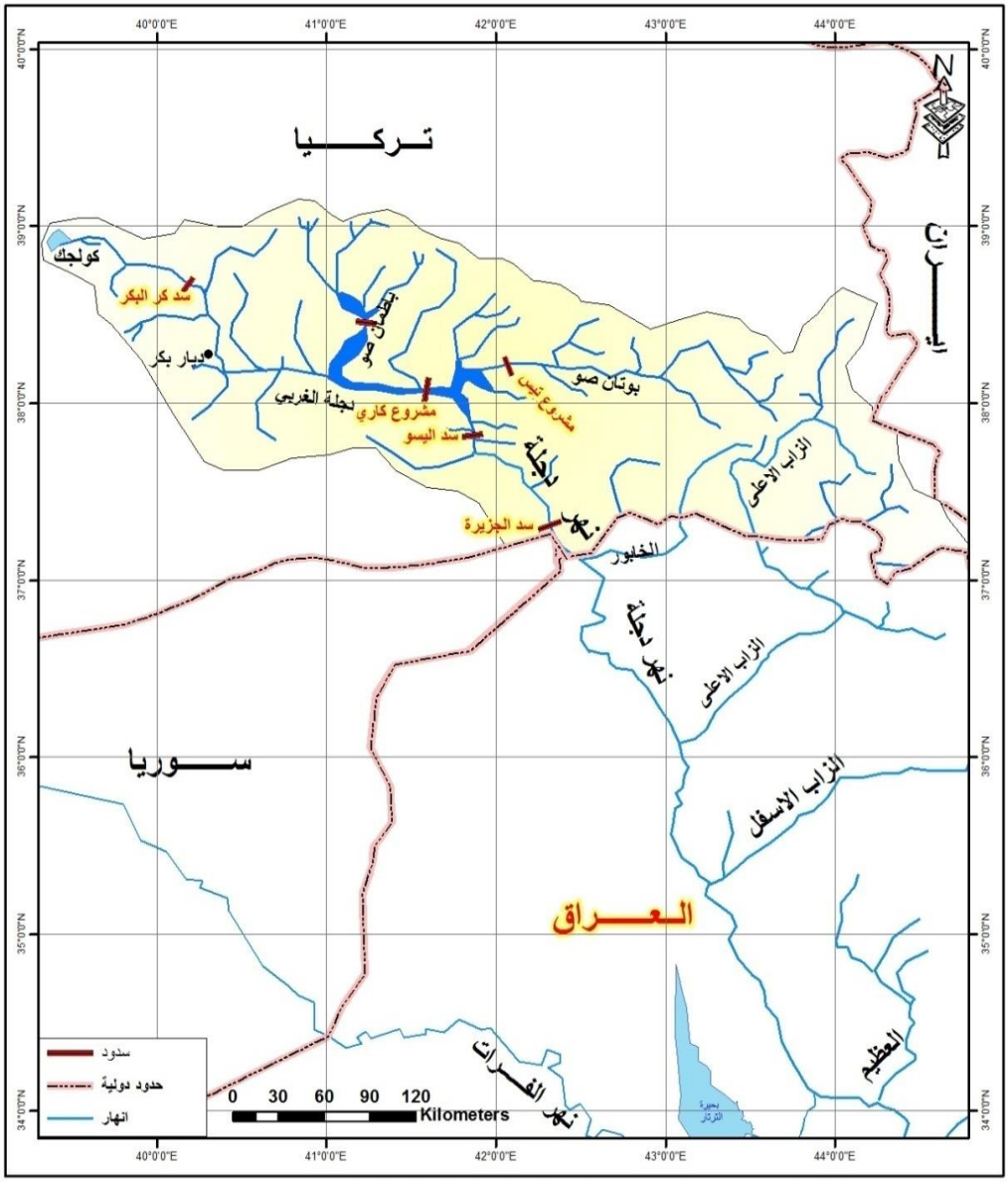

المصدر : علي تانغلو واخرون ، اطلس الجمهورية التركية ، جامعة اسطنبول ، ١٩٦١

مشروع سد باطمان:

يقع على رافد باطمان في ولايتي سيرت وديار بكر ويخزن هذا السد مقداراً من المياه تقدر ب(1,1)مليارم^3 واقيمت عليه محطة كهرومائية وتفرعت منه مشاريع فرعية ويهدف إلى إنتاج (483) ميكا واط/ساعة فضلا عن ري (37744) هكتار سيحا وضخا منها (18758) تقع على الجانب الأيسر على طول القناة الرئيسة للمشروع البالغ طولها حوالي (305) كم وقد بوشر بتنفيذه سنة 1986 وأنجز سنة 1992.

مشروع باطمان–سيلوان:

يقع في ولاية ديار بكر ويهدف إلى إرواء (213) ألف هكتار من الأراضي الواقعة يسار نهر دجلة العليا وإنتاج (1,5الف ميكا واط ساعة/) من الطاقة الكهربائية

مشروع دجلة–كرالكزي:

يضم هذا المشروع سدي كرالكزي ودجلة ومحطتيهما الكهرومائيتين اللتين تبلغ طاقتهما التخزينية نحو(2,5) مليارم^{3}ويقع ضمن ولاية امل حيث يهدف هذا المشروع إلى إنتاج (60) ميكا واط/ ساعة[4] من الطاقة فضلا عن ري (12680هكتار) من أراضي الضفة اليمنى لنهر دجلة فيها (52027) هكتار تروي سيحا و(74047) هكتار تروى بالضخ.

مشروع الجزيرة: وهو مشروع متعدد الإغراض ويتألف من:

أ- مشروع سد الجزيرة:

يقع هذا المشروع على نهر دجلة جنوب سد اليسو بمسافة تصل الى حوالي (35)كم و(4)كم شمال مدينة الجزيرة قرب الحدود التركية–السورية كما موضح في الخريطة (1) ويعمل هذا المشروع على إنتاج الطاقة الكهربائية وإرواء الأراضي الزراعية ويبلغ حجم التخزين الكلي للسد (201) مليون م^3 بينما تبلغ قدرة المحطة الكهروبائية نحو (1200ميكا واط/ساعة) كمعدل[5].

ب- مشروع ري سلوبي:

يعد هذا المشروع جزءا مهما من مشروع الجزيرة حيث يقع في الجانب الأيسر من نهر دجلة جنوب مدينة جزيرة بين دجلة ورافده هيزل بـ(40) كم وسيتم تجهيز المياه للمشروع من سدي قرك وهيزل اللذين سينشأان لإغراض الري وتوليد الطاقة على رافد الهيول مستقبلا وتبلغ مساحة الأراضي التي سيرويها المشروع حوالي (32) الف هكتار[6]

مشروع كارزان:

يقع في حوض كارزان قرب حوض باطمان في ولايتي سيرت وبتليس ويوفر المياه لري (60) ألف هكتار من الأراضي الزراعية في الحوض المذكور مع توليد طاقة بمقدار (315) ميكا واط/ساعة). من محطة السد، الذي يبلغ ارتفاعه حوالي (170)م وان نحو نصف مساحة الأراضي المروية تروى موسميا وتروى البقية عن طريق محطات الضخ ويتوقع ري أراضي إضافية تقدر مساحتها بـ(4100) هكتار[7]. (انظر الشكل 1).

مشروع سد اليسو:

ظهرت فكرة بناء هذا المشروع لأول مرة في تركيا عام 1954 عندما بدأت المؤسسات الحكومية المختصة إجراء المسوحات في عام 1971، حيث اكملت الدراسات ثم بعد ذلك بوشر بإعداد التصاميم الفنية للمشروع عام 1982 بتمويل أسرائلي واوربي ودول مانحة اخرى وبدأ التفكير الجدي لإقامته أواخر التسعينيات في القرن الماضي. وقد وضع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان حجر الأساس له في أيار عام (2006) والذي يعد من اكبر السدود التي ستقيمها تركيا على نهر دجلة (8)

شكل (1)

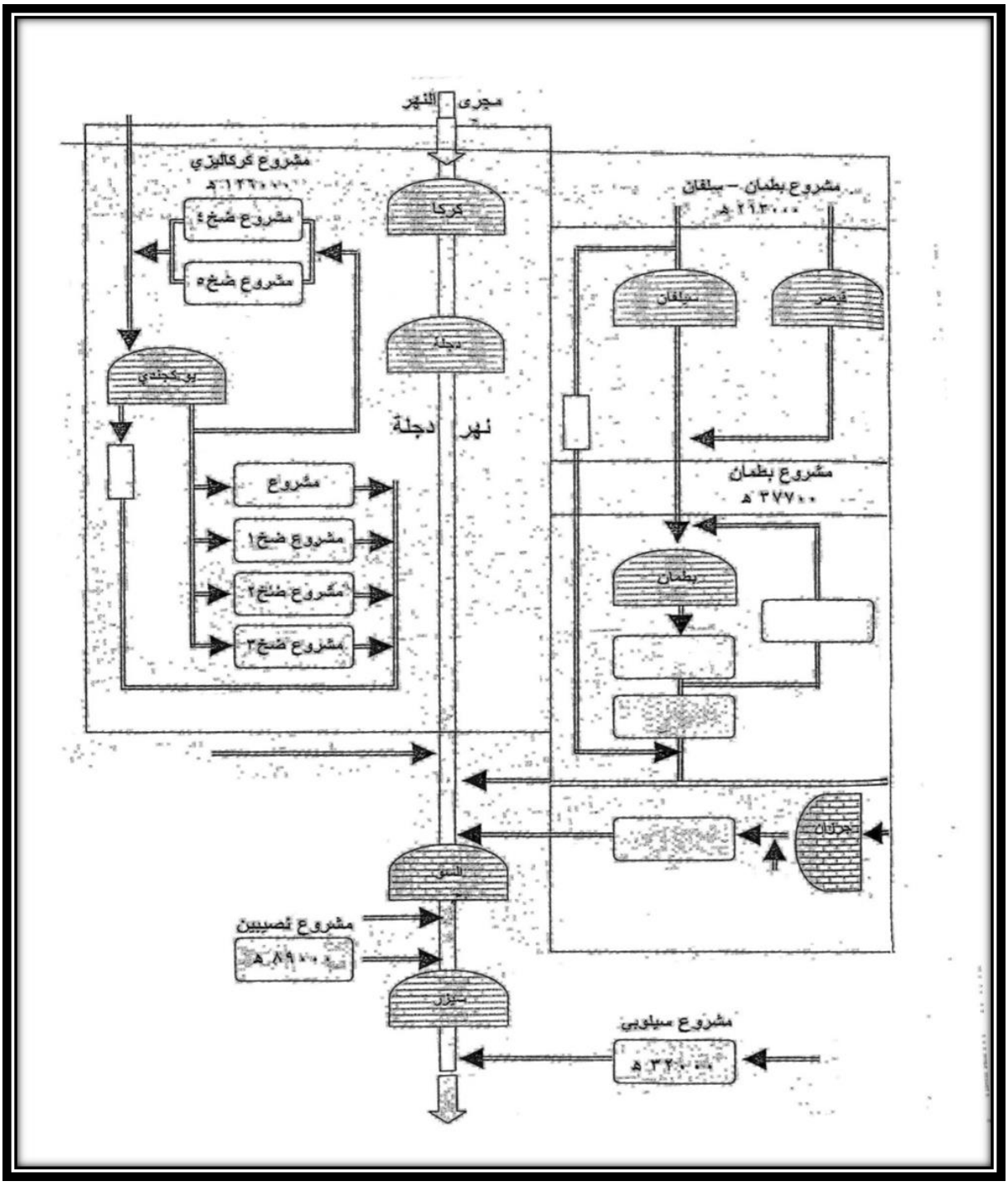

المصدر: احمد عمر الراوي، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الامن الغذائي، اطروحة دكتوارة (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999، ص74.

<u>مشروع نصيبين–جزيرة–أيدل:</u>

يقع على طول الضفة الغربية اليمنى من نهر دجلة في ولاية ماردين، وهو مشروع إروائي يروي مساحة تقدر بحوالي (89) ألف هكتار، وسيؤمن ري(70) ألف هكتار من مياه خزان جزيرة والبقية من رافد جغ جغ[9]. وعند تنفيذ كافة المشاريع سوف تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ضمن مشروع (gap) في حوض نهر دجلة (2,4) مليون دونم وإنتاج طاقة كهربائية بمقدار(7658 ميكا واط/ساعة سنويا) (انظر الجدول 1).

جدول(1)

الوحدات الرئيسية لمشروع الكاب في حوض نهر دجلة

اسم المشروع	الطاقة التخزينية (مليار/م3)	تاريخ الانجاز	المساحة المقرر ريها(هكتار)	الطاقة الكهرومائية المولدة (الف ميكا واط)	الموقع
مشروع باطمان	1,1	1992	37744	0,483	ديار بكر–سيرت
مشروع باطمان– سليوان	–	1998	213000	1,5	ديار بكر
مشروع دجلة– كرا ليكزي	2,5	1997	126080	0,260	ديار بكر
مشروع كارزان	–	قيد التنفيذ	60000	0,315	بتيلس–سيرت
مشروع سد اليسو	11,4	قيد التنفيذ	500000	3,900	ماردين
سد الجزيرة	0,201	قيد التنفيذ	–	1,200	ماردين
مشروع ري سلوبي	–	1994	32000	––	ماردين
مشروع نصيبين–جزيرة–ايدل	–	قيد التنفيذ	89000	–	ماردين
مجموع شبه النهائي لحوض نهر دجلة	15,20	–	1057824	7,658	

المصدر (1) اقبال عبد الحسين ابو جري، الاثار البيئية لتجفيف الاهوار في جنوب العراق، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، مقدمة الى كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2007، ص56.

إن كل ما سبق يشير إلى أن عرض المياه في العراق سيشهد انخفاضا حادا بسبب استمرار تركيا في مشاريعها وان اخطر ما يواجه هذا العرض في المستقبل القريب هو الآثار المترتبة بعد إكمال سد(اليسو) على نهر دجلة عام (2013)م، إذ أن من المتوقع أن ينخفض تصريف نهر دجلة عند الحدود العراقية التركية من (20,94مليارم^3/سنة) الى (9,7 مليار م3/سنة)[10] فضلا عن تردي نوعية المياه القادمة وهذا يشكل تهديدا خطيرا للأمن العراقي، إذ أن نقص كل مليار مكعب من المياه سيؤدي إلى فقدان أو تجميد مساحات زراعية تقدر بـ(250الف دونم)، فكيف إذا كان الانخفاض بمقدار (10مليارم^3) ومن الواضح أن العراق سيواجه آثاراً اقتصادية وبيئية خطيرة ناشئة عن التأثيرات التركية على عرض المياه لديه.

<u>مشروع جنوب شرق الأناضول (ألكاب):</u>

يعد مشروع ألكاب التركي من أهم المشاريع التركية المقامة على نهري دجلة والفرات وهو أضخم مشروع في العالم من حيث المساحة، يتألف من 22 سدا و19 محطة كهربائية فضلاً عن مشروعات أخرى متنوعة تمتد في منطقة جنوب شرق تركيا المجاورة للعراق

<u>مشروع سدلي–صو:</u>

وهو من المشاريع الضخمة جدا على نهر دجلة في ولايتي ماردين وسيرت بدأ التخطيط لإنشاء هذا السد منذ العام 1999 وفي 15 آب 2006 وضع الحجر الأساس لسد أيلي–صو جنوب منطقة دراغيتجيب وعلى بعد 45كم من الحدود السورية والسد من نوع السدود الإملائية يبنى بطريقة الردم بالأحجار مثل سد أتاتورك على نهر الفرات.

ومن الآثار السلبية المتوقعة على العراق بعد إكمال المشاريع المائية التركية هي ما يأتي:

1- انخفاض مساحة الأراضي الزراعية بسبب انخفاض واردات المياه حيث تبلغ مساحة الاراضي الزراعية التي سوف تعاني من نقص المياه حوالي (696,000) دونم وهي من أجود الأراضي الزراعية التي يعتمد عليها العراق والممتدة من أقصى الشمال حتى جنوب ضفاف نهر دجلة وخاصة بعد انخفاض ايردات المياه لنهر دجلة التي أثرت على الأراضي الزراعية في غرب العراق والفرات الأوسط وازدياد معدلات الملوحة في التربة التي تعاني اصلاً من مشاكل الملوحة المزمنة[11].

2- الإضرار البيئية التي تنتج عن تقلص رقعة الأراضي الخضراء والمراعي الطبيعية وزحف الصحراء نحو مناطق كانت في منأى هذه الحالة التي سوف تنعكس على الطقس في العراق التكرار العواصف الرملية.

3- سيؤدي انخفاض مناسيب نهر دجلة إلى توقف العمل في منظومات الطاقة الكهرومائية المقامة على طول نهر دجلة (سد الموصل، سد سامراء) الأمر الذي يؤثر على النشاط الصناعي والبنى التحتية التي تعتمد على الطاقة الكهرومائية في أداء عملها[12] ويؤدي إلى انخفاض مناسيب الخزانات الطبيعية التي يعتمد العراق عليها في عملية خزن المياه والاستفادة منها في موسم الجفاف مثل بحيرة الثرثار، الحبانية وبالتالي يجعل العراق في عوز مائي خطير[13]

4- تغيير نمط معيشة السكان حيث إن انخفاض موارد المياه تدفع المزارعين إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة نحو المدن والتجمعات السكانية حيث إن هذه الهجرة تؤدي الى تغير انماط العمل الاقتصادي الى انماط غير منتجة من العمل الاقتصادي تؤدي أيضا إلى تدهور المراعي الطبيعية [14]

اهداف تركيا السياسية:

يلاحظ من السياسة المائية التركية بانها ليست مجرد مشروعات لتنظيم تصاريف نهر دجلة والحد من مخاطر الفيضانات كما تدعي تركيا بذلك وانما هي بالاساس مشروعات اقتصادية سياسية تتيح لتركيا القدرة في التحكم بالمياه التي تطلقها الى كل من العراق وسوريا وبذلك تحرمها من التصاريف الطبيعية للنهر المذكور والتاثير على معدل الوارد السنوي مستخدمة قدرة التحكم بالتصاريف ورقة ضغط سياسية لتمرير مخططات واهداف تمليها عليها برامج التعاون المشتركة بينها وبين الدول الغربية واسرائيل والحد من القدرات الزراعية العربية في كل من سوريا والعراق وتهديد امنهما الغذائي وبذلك تهدف تركيا من سياستها المائية وكما ترى الباحثة تحقيق جملة من الاهداف يمكن اجمالها بما ياتي:

أ- **<u>اهداف اقتصادية</u>:**

ان الهدف الاساسي لتركيا من وراء سياستها المائية في منطقة جنوب شرق الاناضول هي تنمية هذه المنطقة من تركيا والعمل على استغلال الموارد المائية المتوفرة في تلك المنطقة على حساب الدول المشاركة في هذه الموارد، حيث كانت تركيا تسعى منذ زمن بعيد الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية فهي تحلم أن تكون سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط مما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم. وتسعى تركيا ايضا الى التصدير حيث اولت اهتماما كبيرا القطاع الزراعي الذي يشكل الركيزة الاساسية في سياستها الاقتصادية مع الاشارة الى ان الزراعة في تركيا تمثل الحرفة الرئيسة فقد وصلت نسبة العاملين بالقطاع الزراعي الى حوالي(41%) من مجموع العاملين بمختلف القطاعات لقد عملت تركيا على تنمية الزراعة في منطقة (الكاب) من خلال زيادة المساحة المروية في حوض دجلة من(0,28) الف دونم الى نحو (2,23) مليون دونم بحلول عام 2020م بعد استكمال كل المشروعات الاروائية[15] فمساحة الاراضي الزراعية فيها بحوالي(30%) من مساحتها الكلية ويشكل الدخل الزراعي حوالي(72%) من الدخل الوطني و(93%) من صادرات تركيا وصادرات زراعية ويحتل القمح موقع الصدارة بين المحاصيل التي تنتج كما ويشغل حوالي(53%) من المساحة المزروعة وقد شهدت السنوات الاخيرة زيادة كبيرة في انتاج القمح في تركيا فبعد ان كانت دولة مستوردة له اصبحت دولة مصدرة، وازدهرت فيها زراعة القطن ايضا عندما وصلت مساحة الاراضي الخاصة بزراعته الى اكثر من(2,5) مليون دونم[16].

ويمكن القول ان النشاط الزراعي في تركيا يعبر عن جوانب قوة الدولة بالنسبة اليها خاصة وانه يقوم على ركائز اقتصادية واضحة المعالم ومضمونة بشكل اكبر مما هو عليه في دول الجوار المتشاطئة، فضلا عن دول المنطقة نتيجة لتوافر الموارد المائية الكافية لضمان انتاج زراعي مزدهر حيث يعمل هذا النشاط الزراعي بين طياته مقومات العلاقة الجيوبولتيكية مع دول المنطقة خاصة بعد التغيرات الاقليمية التي حصلت فيها وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1990، اذ لاحظت تركيا في تلك التغييرات الفرصة المناسبة لها لتوسع دائرة علاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الاوسط والجمهوريات المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي حيث اشار وزير الزراعة والارياف والغابات التركي ان الهدف الاول من اقامة

مشروع الكاب هو تحويل المنطقة من جرداء الى منطقة تصديرية تعمل على انتاج وتجهيز السكان بالمواد الغذائية والمنتجات الزراعية [17] فضلاً عن توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي مع الكيان الصهيوني (الحليف الاستراتيجي) من اجل انشاء محور استراتيجي مهم لتحقيق مصالحهما في المنطقة وتهدف السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة الى الاهتمام بانتاج الطاقة الكهربائية باعتبارها جزءاً مهماً من مشاكلها الاقتصادية حيث تعمل على انشاء نحو (17) محطة لتوليد الطاقة الكهربائية أي انتاج نحو (26127) ميكا واط/ساعة سنويا" اذ يتوقع ان يكون هناك فائض من الطاقة الكهربائية بعد ان شهدت تركيا عام 1973 ازمة كبيرة في انتاجها وهذه الازمة نجمت عن عدم اتخاذ تركيا الاحتياطات اللازمة في وقتها لمواجهة ازمة النفط العالمية التي ظهرت في ذلك العام حيث اضطرت الحكومة التركية الى استيراد الكهرباء من الخارج لسد العجز الكبير في استهلاك الطاقة. لقد وقعت تركيا عدداً من الاتفاقيات بشأن الطاقة الكهربائية فقد وقعت في عام 1974 اتفاقية مع بلغاريا تنص على تزويد تركيا بالكهرباء بمعدل يتراوح ما بين (55–100) ميكاواط/ساعة سنويا" وذلك لغرض تغطية منطقة ادرنة بالكهرباء اما في عام1976 فقد وقعت تركيا اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي السابق وكانت مدتها (5) سنوات قابلة للتجديد نصت على تزويد تركيا بـ(590) ميكاواط/ساعة سنويا" وذلك لسد احتياجات هضبة الاناضول من الطاقة الكهربائية [18]. ان عزم تركيا على استكمال مشروعاتها المائية ماهو الا تطبيق لما تخطط له معتبرة أن مياه نهر دجلة مورد تركي طبيعي يجب ان تستغله لصالحها وتعرض مقايضة هذا المورد الحيوي بالنفط العربي وبالفعل بعد ان تقدمت اعمال بناء السدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية التابعة لمشروع الكاب اصبحت تركيا غنية بانتاج الطاقة الكهربائية حيث وصلت نسبة إنتاجها خلال الفترة من (1985–1990) حوالي (60%) الا ان هذه الزيادة في الانتاج رافقتها ايضا" زيادة في الاستهلاك.

وبذلك يمكن القول ان تكثيف تركيا لجهودها في بناء هذا العدد الكبير من السدود والخزانات والمحطات الكهربائية سيوفر الطاقة اللازمة لها وتصدير الفائض عن حاجتها الى دول المنطقة مستفيدة بذلك من المردودات المالية لتطوير اقتصادها نحو الافضل فضلا" عن تحقيق التقارب السياسي للدخول في الاتحاد الاوربي. وبالطبع ان تركيا سوف تعمل لتحقيق ذلك على سحب كمية كبيرة من مياه نهر دجلة الامر الذي سيؤثر سلباً على حصة العراق المائية من نهر دجلة.

ب– اهداف سياسية مباشرة:–

يعد المياه مورداً ذا ابعاد سياسية واقتصادية حيث تكتسب اهمية كبيرة في العالم بشكل عام والاقطار التي تعاني من شحة هذا المورد بشكل خاص وخاصة الاقطار العربية. لذا فقد تم الاعتماد على عدد من الاتفاقيات والقوانين الدولية من اجل تنظيم استغلال هذا المورد بشكل يضمن الحقوق للدول المتشاطئة في الانهر الدولية منها القانون الدولي الخاص باستخدام المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية والذي اقرته الامم المتحدة عام 1997 تركيا لم تعترض بكل هذه القوانين الدولية معتبرة مياه نهر دجلة مياهاً تركية وان كل مايرد الى العراق هو عبارة عن مياه عابرة للحدود[19].

تعد تركيا ومن خلال موقعها الجغرافي الذي تحتل به جيوسياسيا" نقطة التقاء اوربا بالشرق الاوسط وجمهوريات اسيا الوسطى منطقة حساسة ومهمة ستراتيجيا" في المنظور السياسي العالمي بوصفها تمثل احدى مناطق العالم الحيوية. نجد تركيا تسعى من خلال سياستها المائية تحقيق اهداف سياسية عديدة تاتي في مقدمتها استخدام ورقة المياه للضغط على الاطراف العربية (العراق– سوريا) وتهديد العرب بهذه الورقة التي باتت تقلق الجميع. وقد استخدمت تركيا عنصر المياه ورقة ضغط لاثارة عدد من المشاكل الخارجية مع دول الجوار وسعت الى ربطها في مسألة المياه ومن اهم المشكلات التي سعت تركيا في ادخالها في قضية المياه للمساومة هي مشكلة الاكراد ومشكلة معادلة المياه بالنفط وباستخدام تركيا لهذه الورقة في العلاقات الدولية تمكنت من الحصول على دور بارز ومهم في ترتيبات المنطقة السياسية بطرح مشاريع تمكنها من المشاركة في رسم الخارطة السياسية تحت ما يسمى مشاريع السلام ومحاولة بيع المياه العذبة لدول المنطقة وتسعى تركيا من خلال سياستها المائية المماطلة في التوصل الى اتفاق حول تقسيم المياه مع العراق وسوريا الى ترك ورقة المياه مفتوحة حتى القرن الحالي للمساومة بها لتحقيق مصالحها وبالاخص ان كل التوقعات تشير الى ان اهم أزمات القرن

الحالي هي ازمة المياه في الشرق الاوسط ويتضح مما تقدم ان مشكلة المياه بين العراق وتركيا متعلقة باكثر من قضية سياسية مع الاشارة الى ان سياسة تركيا المائية لم تعد تحركها اهدافها ومخططاتها الوطنية الضيقة وانما امتدت لتشمل مخططات السياسة الامريكية لربط قضية المياه بالمنطقة بقضية النفط ومفاوضات التسوية مع الكيان الصهيوني وهذا يعني ان احتمالية اثارة تلك المشاكل تبدو راجحة في المستقبل وبهذا سوف يهدد الخطر الامن المائي.

ج- الاهداف الداخلية:-

من الاهداف الاخرى التي تسعى تركيا الى تحقيقها من خلال سياستها المائية هي حل المشاكل الداخلية المستعصية التي تشكل مصدر القلق والاضطراب وعدم الاستقرار الداخلي وهي بذلك ترى ان المشاريع التي رسمت لها وسيلة لحل كل تلك المشاكل وانهائها، وان قيام تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول والذي خصصت له مبالغ كبيرة. والذي يشغل كل المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا التي تشهد منذ وقت طويل اضطرابات مسلحة لاسباب داخلية تعود الى طبيعة نظرة الاتراك وتعاملهم الفوقي مع القوميات الاخرى كالأكراد والارمن وعرب الاسكندرونة[20]. ويحتج الاتراك بان افضل السبل للقضاء على الاضطرابات في المناطق الكردية هي تنمية تلك المناطق الى الحدود التي تدفع الاكراد بشكل خاص الى التوطن والاستقرار الذي يمكن ان يؤدي بالنهاية الى عزوفهم عن اية مطالب انفصالية او قومية.

الاستنتاجات:-

1. تتعامل تركيا (ضمن سياستها المائية) مع دجلة باعتباره من المجاري المائية العابرة للحدود وتنتزع منه الصفة الدولية.
2. تعتبر تركيا نهر دجلة مع نهر الفرات شبكة مائية واحدة، وبموجب ذلك تستثمر مواردها المائية السطحية في اطار مشروع جنوب شرق الاناضول (G.A.P) لتحقيق مجموعة غير محدودة من الاهداف تنتهي بخدمة المصالح التركية، سواء كان على المستوى الداخلي او الاقليمي او الدولي.
3. لدى تركيا موارد مائية كثيرة يمكنها الاستفادة منها في تنفيذ اهدافها التنموية دون ان تلحق الاضرار بالعراق وسوريا.
4. يعاني العراق حالياً عجزاً مائياً من المتوقع ان يستمر خلال السنوات اللاحقة، في حين تعاني تركيا تخمة مائية يفوق فيها ما متاح من المياه لاحتياجاتها المختلفة.

الهوامش:-

1. المركز العربي للمناطق الجافة والقاحلة والاتفاقيات الدولية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية، المؤتمر الوزاري لوزراء الزراعة والري، القاهرة، 1997، ص63.
2. صباح محمود محمد ووليد محمود ابو سليم، الامن المائي العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الاردن، 1998، ص22.
3. علي هارون، جغرافية الدول الاسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص447.
4. موسوعة النهرين، خبر منشور عن انشاء المشاريع التركية على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت www.nahrain.com
5. ترتول، مشروع جنوب شرق الاناضول(الكاب) في تركيا، ترجمة جميل محمود الخاور، وزارة الري/1996/ص17.
6. نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، العدد359، بيروت، 2009، ص31
7. نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مصدر سابق ص 35
8. حسون جاسم العبيدي، اثر المياه في العلاقات العراقية-التركية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 16، 2009، ص67

9. عبد الملك محمود، حرب بلا رصاص، ضوء على ازمة المياه في العراق، مجلة الرائد، العدد (31)، 2008، ص23
10. محمود وهيب السيد، ازمة مياه دجلة والفرات، ازمة ذات اطراف واتجاهات متعددة، مجلة المستقبل العربي، العدد231، 1998، ص41.
11. نبيل محمد سليم، الابعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية، بحث مقدم الى مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ندوة المياه، 1993، ص146
12. سامح غرابية ويحيى فرحان، المدخل الى العلوم البيئية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص119.
13. مرتضى جمعة حسن، موارد المياه والسياسة والصراعات الدولية، بحيث منشور في مجلة الاتحاد، العدد12، 2006، ص13.
14. وزارة الري، قسم الموازنة المائية، توقعات عن التطوير الشامل للاراضي الزراعية في تركيا، تقرير غير منشور، 1996.
15. ماهر اسماعيل ابراهيم الجبوري، تركيا ودول الجوار، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص23.
16. علي عبد الهادي، المجال الحيوي للاقتصاد التركي وأثاره وانعكاساته اقليميا" مع التركيز على الانعكاسات الخاصة بالعراق، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 1997، ص193.
17. استبرق كاظم سبوط المسعودي، العلاقات التركية – الاسرائيلية وابعادها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص123.
18. ثائر محي الدين الصالحي، الطاقة في تركيا، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1989، ص79.
19. عبد القادر بودقة، ازمة الطاقة في تركيا، مركز الدراسات التركية، (الارشيف والتوثيق)، حلقات اقتصادية، جامعة الموصل، رقم الملفات 17، ص13
20. حبيب راضي طلفاح الدليمي، توزيع السكان في تركيا، رسالة ماجستير، (غير منشورة) مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (الملغى)، الجامعة المستنصرية، 1988، ص5.

المصادر:-

1. استبرق كاظم سبوط المسعودي، العلاقات التركية – الاسرائيلية وابعادها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005.
2. ترتول، مشروع جنوب شرق الاناضول(الكاب) في تركيا، ترجمة جميل محمود الخاور، وزارة الري/1996/.
3. ثائر محي الدين الصالحي، الطاقة في تركيا، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1989.
4. حبيب راضي طلفاح الدليمي، توزيع السكان في تركيا، رسالة ماجستير، (غير منشورة) مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (الملغى)، الجامعة المستنصرية، 1988.
5. حسون جاسم العبيدي، اثر المياه في العلاقات العراقية–التركية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 16، 2009.
6. سامح غرابية ويحيى فرحان، المدخل الى العلوم البيئية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1987.
7. صباح محمود محمد ووليد محمود ابو سليم، الامن المائي العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الاردن، 1998.
8. عبد القادر بودقة، ازمة الطاقة في تركيا، مركز الدراسات التركية، (الارشيف والتوثيق)، حلقات اقتصادية، جامعة الموصل، رقم الملفات 17.

9. عبد الملك محمود، حرب بلا رصاص، ضوء على ازمة المياه في العراق، مجلة الرائد، العدد (31)، 2008.
10. علي عبد الهادي، المجال الحيوي للاقتصاد التركي وأثاره وانعكاساته اقليميا" مع التركيز على الانعكاسات الخاصة بالعراق، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 1997.
11. علي هارون، جغرافية الدول الاسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005.
12. ماهر اسماعيل ابراهيم الجبوري، تركيا ودول الجوار، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006.
13. محمود وهيب السيد، ازمة مياه دجلة والفرات، ازمة ذات اطراف واتجاهات متعددة، مجلة المستقبل العربي، العدد231، 1998.
14. مرتضى جمعة حسن، موارد المياه والسياسة والصراعات الدولية، بحيث منشور في مجلة الاتحاد، العدد12، 2006.
15. المركز العربي للمناطق الجافة والقاحلة والاتفاقيات الدولية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية، المؤتمر الوزاري لوزراء الزراعة والري، القاهرة، 1997.
16. موسوعة النهرين، خبر منشور عن انشاء المشاريع التركية على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت www.nahrain.com.
17. نبيل محمد سليم، الابعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية، بحث مقدم الى مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ندوة المياه، 1993.
18. نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، العدد 359، بيروت، 2009.
19. نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مصدر سابق.
20. وزارة الري، قسم الموازنة المائية، توقعات عن التطوير الشامل للاراضي الزراعية في تركيا، تقرير غير منشور، 1996.